العدد (2152) السنة الثامنة - الأثنين (6) حزيران 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

على هامش الصراحة

## أوبرا وينفري

■ إحسان شمران الياسري

لا أدري عدد الذين يتابعون برنامج الاعلامية العالمية (اوبرا وينفري) في العراق، ولكن زوجتي تتابع هذا البرنامج وتشجعنا على متابعته. وقد أتاحت لي المصادفات و(مضايقات زوجتي) مشاهدة عدة حلقات، كلا او جزءاً.

إن هذه الإعلامية عَبرْتْ حدود المحلية في امريكاَ وتحولت الى نجمة عالمية تجتهد لتحقيق البهجة في نفوس الناس او المؤسسات.. وينتج عن هذا بهجة عامة للحضور في المكان الذي تصنع البهجة فيه، وعلى مستوى مشاهديها، وأحسب أنهم كُثر.

إن شخصية (أوبرا) تستمد قوتها من القدرة المفعمة بالقوة على استجلاء ما يشغل الناس في الشخصية التي تلتقيها وتحاول أن تجعلها (مُشرقة) في نظرهم.. وهذه واحدة من خصائص برنامجها الشهير ( أوبرا شو). فهي لا تستدرج الناس الذين تلتقيهم الى صور ومواقف تُظهر عيوبهم او تُظهر شخصياتهم الضعيفة، او التي يحتقرهم الناس فيها.

وهي في جانب من اهداف برنامجها، تحاول أن تجعل المصاعب ممكنة، والمستحيل عند مرمى البصر.

وعندما تنظر اليها، لا تشعر بأنها تكذب او تسعى لتسويق المرامي التي لا صله لك بها، بل هي تتولى تسويق البهجة والمعرفة، وتركز في عمليات التسويق على أكثرها قابلية للقبول، اخلاقياً واجتماعياً وحتى نفسياً.

ولم تفلح جهود إعلاميين عرب لتقديم نموذج (اوبرا وينفري).. فالنماذج التي ظهرت كانت محدودة المقدرة، لأن ثقافة اصحابها محدودة جداً، وهي تستعيض عن المضمون بالتهريج ومحاولات الايقاع بالجمهور وبالضيف، واحياناً بالقيم.

وحتى المؤسسات الاعلامية الرصينة او التي تبدو كذلك، لم تتوفق في استقطاب اعلاميين واعلاميات على درجة رفيعة من الثقافة، ولم تُشع تقاليد في العمل الاعلامي يمكن أن تحمل معها بذور ديمومتها وتطورها.

اكثر من هذا، اخذت القنوات الفضائية تستعين بمذيعات لاميزة لهن إلا في اعتقادهن، واعتقاد الفضائية، إنهن جميلات، وان هذه الميزة تكفي لرفع اسهم القناة الفضائية.

تحية للاعلامية (اوبرا)، وادعو الرجال والنساء لمشاهدة برنامجها او بعض حلقاته، فأنت تشاهد فيه رِفعة الروح الانسانية عندما تنتخي لإسعاد بَني الإنسان، والتضحية المادية من اجل تحقيق ذلك.

# العراقيون يطاردون أحلامهم منذ الولادة من دون تحقيق حلم واحد

عوّاد ناصر

يمتلئ تاريخ السياسة، العراقية والعربية، بخطاب المعارضة المكتوب على وجهي الورقة، فهو خطاب ثوروي، إصلاحي، تغييري، تعلوه عناوين البطش الأيديولوجي/ الإعلامي بالحكومة القائمة وسياستها القمعية وإدانة جرائمها اللاإنسانية في تغييب حقوق الإنسان وحرمانه من حقه في التعبير عن نفسه وحظر حقوقه في التظاهر وتشكيل الاحزاب والجمعيات المدنية ومصادرة حق الآخر في إصدار الصحف والتضييق على أنفاس الناس ومنع حتى الأمهات من الحزن.

وما أن تحين الفرصة لسقوط الحكومة العدوة (وهي عندنا دولة مستبدة) واستيلاء المعارضة على السلطة فإن هذه المعارضة سرعان ما تقلب ورقة خطابها لتظهر الوجه الثاني الذي لا يختلف عن خطاب الدولة الاستبدادية السابقة، في مرحلة التمارين الابتدائية التي تسبق اللعبة الدامية: الإجهاز على أي وعد، أو مشروع وعد، وعدٍ به الدولة/ الحكومة الجديدة لأنها احتلت، فعلاً، قصور وعروش ومؤسسات الدولة/ الحكومة القديمة.

### المستقبل الزاهر

حتى اليوم، لا يبدو أن ثمة دولة جديدة في عالمنا العربي، ففي تونس ما زالت أجهزة ابن علي تثأر من الثوار، وفي القاهرة مازال الحرس القديم يقود الثورة المضادة، وإن كان الادعاء المبكر بقيام (العراق الجديد) والأحلام العجولة التي راودت الكثيرين بعد سقوط نظام صدام حسين، بتحقيق ما دفع ثمنه العراقيون غالياً: الحرية، شكلت خطاباً سياسياً لم يزل مزدهراً ولكن في أوساط متكلمي النخبة الحاكمة وأحزابها المتحكمة، والدوائر الدائرة في مدارها ومحيطها الأخضر.

.. وإذ أتابع، بشكل حثيث، وعلى مدار الساعة، فضائيات بلدي ووسائل إعلامه الأخرى، بقلبٍ واجف وعقل خائف، فالأخبار الواردة لاتحمل شيئاً ذا أهمية من حيث سيرورة وتطور مشروع الدولة المدنية، في خصوص البنيتين الفوقية والتحتية، وأغلب ما يطرحه سوق الإعلام السياسي في بلدنا أخبار ومعلومات لم تزل عند خطوة التسويف ووضع حجر الأساس وتشريع قوانين (سرعان ما تنسى) وعقد اتفاقيات بلا ملامح وسمات واضحة جلها طيّ الغيب وكأن المواطن العادي بلا حاضر (حياة إنسانية يومية) يشي بنقلة ما نحو تغييره، فزمن العراقيين لا يشبه زمن العالم، الذي يتألف من ثلاثة أزمنة، بل زمنان، حسب: الماضي الأسود والمستقبل الغامض، فحكومتنا (التي لم تخط الخطوة الأوضح لتصبح دولة بالمفهوم الحقوقي) مصرة على إحالة كل شيء للمستقبل الزاهر في محاولة للهروب من استحقاقات الحاضر، وهي بهذا لا تختلف عن أي سلطة تقليدية صنعت للناس من الشعارات الكبيرة أكثر بما لا يقاس من صناعة فنجان قهوة يتناوله مواطن في مقهى على الرصيف من أن دون يتلفت خوفاً.

ابتلي العراقيون بالدولة الفاشلة منذ تأسيس دولتهم، فبدلاً من تولي تحقيق أحلامهم المستحيلة بدولة رحيمة، يسهمون في بنائها وتطورها، ثمة من ينوب عنهم، دائماً، في بناء هذه الدولة أو... هدمها.. أما عن طريق الأجنبي الطامع: برسي كوكس ومستشارته المس بيل، أو الضابط الانقلابي مثل بكر صدقي وعبدالسلام عارف وأضرابهما. العراقيون يطاردون أحلامهم منذ الولادة من دون تحقيق حلم واحد.. رغم أنهم مجترحو بطولة لكن بطولتهم غالباً ما تؤدي بهم إلى الموت لا إلى الحياة.

### عصفور وزرزور

عندما يقول أحد بابتلاع الحكومة للدولة لا يحتاج إلى براهين مستحيلة، فما معنى السلطات الثلاث المستقلة (قوام أي دولة معاصرة) إذا كانت التشريعية (البرلمان) تتحاصص في الحكومة، والوزراء هم ممثلو الكتل والطوائف المتحاصصة، ونواب الشعب هم ممثلو الطوائف والكتل نفسها خارج البرلمان (في التنفيذية) وما القضائية إلا جهاز خاضع لمراكز القوى وتجاذباتها وسطوة مسلحيها ومن يمتلك النفوذ والمال والسلاح أكثر من غيره في زمان ومكان محددين ومتغيرين، في الوقت نفسه، إلى الحد الذي يجري فيه تهريب معتقلين خطرين من معتقلاتهم؟ ما الفرق بين أن يقود الحاكم الفرد، مثل صدام حسين، السلطات الثلاث مجتمعة، وأن تقودها مجموعة أحزاب أو كتل أو جماعات متحاصصة، متبادلة المصالح، متكافلة وفق بروتوكولات مكتوبة وغير مكتوبة؟

.. وعلينا أن لا ننسى ثمة سلطات ومراكز قوى، خفية أو علنية، تمتلك نفوذا خطيراً، في الدولة والمجتمع، حتى من دون أن تكون ممثلة بالحكومة الرسمية، وقد تكون أشد فتكاً منها.

نحن بإزاء دولة متواطئة مع نفسها، فالبرلمانيون يتحركون تحت سقف خفيض كي لا "يجرحوا مشاعر" وزراء كتلهم وأحزابهم، والوزراء مطمئنون لذاك السقف لأنه لن يسمح لأشجع البرلمانيين بالطيران أعلى من القبة المقدسة.. وبذا يتكافل العصفور والزرزور حتى وإن كانا بلا أجنحة تذكر. أما وقد ضاق الناس بقبورهم الفردية والجماعية وهم أحياء يرزقون، هذه الأيام، بعد أن كفوا عن الصمت الذي فرض عليهم لعقود مديدة فهاهم يتمرنون في ساحة التحرير وما جاورها ليسلكوا سلوك أناس مدنيين معنيين بخلق البنية التحتية لدولتهم المنتظرة، بينما قلبت السلطة الحاكمة ونخبها المتكافلة ورقة خطابها العتيق، خطاب المناضلين المعارضين، الداعي لحقوق الإنسان والحرية والديمقراطية الذي لوحت به بوجه صدام حسين و "كشرت" عن الوجه الثاني للورقة، ورقة خطاب الحكومة التي تداهم المتظاهرين وتطارد الشبان (بناة المستقبل!) وتشن غاراتها الأمنية المسلحة على مراكز ومكاتب مؤسسات المجتمع المدني، وتفتش، بالمجهر، عن مندسين من تنظيم القاعدة وسلفيين في صفوف المتظاهرين، وهي حجة مضحكة أطلقها حسني مبارك ومعمر القذافي وعلي عبدالله صالح ومن سيلتحق بهم على طريق السقوط الفاضح.

بعد ثماني سنوات

# كتلنا السياسية والمعايير المزدوجة في عملية التغيير

طارق الجبوري

هذه الازدواجية حملت معها منذ البدء اشكاليتين وليست إشكالية واحدة منذ الاشهر الاولى لعملية التغيير في ٢٠٠٣ التي كان لابد لها ان تهز اركان البيت العراقي الذي الف التعاطي مع الاحداث على طريقة حاولت مسخ كل طموحاته تتلخص بمثل شعبي اريد لنا ان نتعايش معه ونهضمه كحقيقة مسلم بها كنا كثيراً ما يردده بعضنا بعفوية فيقول ( كل من يخذ امي اصيحله عمي ).. كانت الاشكاليتان عنوان تحد لجميع اطراف العملية الاساسية حيث ستكون في الاولى امام اختبار حقيقي لقدرتها في التعامل مع الشعب في ما يتعرض له من تأثيرات جديدة ربما خارج حتى تصوراتها وهي تتسلم مقاليد السلطة، أما الإشكالية الثانية فهي في قدرتها على التكيف مع مستجدات واقع هو غير الذي كانت تعيشه عندما كانت في المعارضة في كل الاحوال . وفي كلتا المسألتين ستكون هي وليس غيرها من سيقرر صحة ما نادت وآمنت به من مبادىء وتضع نفسها امام خيارين اما ان تثبت قدرتها فعليا ،سياسياً واجتماعياً ، على التعامل مع المرحلة الجديدة وبما تستحقه ، او تنهي نفسها بنفسها بالتدريج في سلسلة مواقف متناقضة ، تضعها في مواجهة المواطنين الذين وقفوا معها وآزروها في احلك الظروف وتجاوزوا عن هفواتها وهي كثيرة .

ومعروف اي طريق اختارت بعض اطراف وشخصيات العملية السياسية وماذا كانت النتائج .

والسؤال الآن هل فات الاوان خاصة وان مهلة المئة يوم انتهت دون نتيجة تذكر .

ومن اجل ان تكون الاجابة واضحة وبعيدة عن التعقيد سنمر بشكل سريع على ملامح التجربة العراقية الجديدة منذ ٢٠٠٣ ومعها سنضع تصوراتنا المتواضعة بشأن ما ينبغي لاطراف العملية السياسية اتخاذه من خطوات ونبدأ بـ :

اولاً : ان ما حصل من تغيير لم ينشأ من فراغ ، بل هو امتداد لمراحل طويلة من التضحيات التي قدمها الشعب . صحيح ان العامل الخارجي كان عنصر الحسم في ما جرى ، غير ان الحقيقة التي حاول البعض تغييبها هو انه لو لم يكن هنالك استعداد شعبي لتقبل الوضع الجديد على ما سببه العامل الخارجي من حالات قلق وشك ، لما كان للامر ان ينجح بهذا الشكل والصورة .

قد تكون موجبات الذي حدث وشكله لم يكن واضحاً بشكل كاف ، في ضوء تعقيدات هذاالتدخل الخارجي حتى كان من الصعب التمييز بين شرعيته من عدمها عند البعض . وفي ضوء ما تقدم كان على اطراف العملية السياسية ان تبرهن بالملموس ، تمسكها ببرنامج بناء عراق جديد فيدرالي ديمقر اطي ، وان تبادر ، بعضها على الاقل ، برفض صيغة المحاصصات الطائفية التي تبنتها الادارة الامريكية كخيار عندما شكلت مجلس الحكم بالصيغة المعروفة والبائسة . والانكى من ذلك ان هذه القوى اتخذت من هذا النهج اسلوباً مفروغاً منه في ادراة العملية السياسية فشوهت الانتخابات وغيرها من الممارسات الديمقراطية ،

وتعرضت العملية السياسية برمتها الى مخاطر لاحصر لها عندما بقيت ولحد الساعةعرضة لتموجات تجاذبات الكتل السياسية واهوائها ثانياً : لم يكن من السهولة بمكان التخلص بسهولة من تراكمات الماضي بعقده وافرازاته الذي انعكس بشكل سلبي على تصرف واداء الكتل السياسية . وبصراحة ان تجربة السنوات الثماني الماضية اكدت عجزاً غير مبرر في مواقف هذه الاطراف من عملية البناء الجديد باسلوب ينهي بالتدريج تراكمات ماض مر وصعب ، فقد كانت مواقف الكتل السياسية ، عدا التحالف الكردستاني ، متدنية وعبارة عن ردات فعل متشنجة وغير مدروسة ، تجلت بأسوأ صورها في تقريب عناصر محسوبة على النظام المباد بتزكية هذا الطرف او ذاك ، واستعداء الآلاف ممن حسبوا جوراً على النظام والامثلة على ذلك كثيرة.

ثالثاً : بعد سنوات من هيمنة قبضة الدولة كان لابد لاطراف العملية السياسية الجديدة، وفي ضوء مستلزمات العمل الديمقراطي ،من الاتفاق على نظرية عمل تتحدد من خلالها ملامح الطريق الذي سيعتمد كبديل للانظمة السابقة سواء في المجال السياسي او الاقتصادي او الاجتماعي ، غير ان الذي حصل ان حالة من التخبط ظلت سائدة ، ولم تنجح هذه القوى الجديدة بوضع ملامح هوية العراق الجديد .

لقد اتخذت بعض القوى السياسية من ذريعة وجود القوات الاميركية وغيرها من الذرائع متكأ وشماعة لتقصيرها ، في حين ان المواطن بفطرته كان يدرك ان القوى السياسية هي من تتحمل مسؤولية التشوهات في العملية السياسية واعاقة انطلاقتها ، وليست الطرف المحتل ، رغم أخطائه وثقل غطاء ادارته خاصة زمن بريمر سيىء الصيت .

وربما السؤال الملح الآن الى اي متاهات يمكن ان يقود هذا السلوك المنحرف لبعض القوى السياسية واذرعها التنفيذية والتشريعية على حد سواء وهي تحاول فرض قرارات لاتحترم في اتخاذها حتى الدستور؟!

هذا ما ستجيب عنه الايام القادمة من خلال مجموعة الاجراءات التي ستتخذها اطراف العملية السياسية ازاء الكثير من القضايا التي باتت تشغل وتقلق المواطن ، خاصة في ما يتعلق بتشكيل الحكومة ومؤسساتها وطبيعة العلاقة بين السلطات الثلاث .

ان المرحلة اشرت هزيمة النخب وعدم قدرتها على الارتقاء لمستوى مهام المرحلة وظل البعض صامتاً صمت القبور ، فكانت التظاهرات الاسلوب الامثل لتنبيه الكتل المسيطرة على المشهد السياسي على فداحة ما ترتكبه من اخطاء.. طرقا ابتكرهاالشباب للنهوض فوق انقاض نكسات مريرة، فرسانها الفاسدون وحاشياتهم شباب ارادوا ان يكون لهم دور في الاصلاح لانتشال العراق من اوضاع شاذة غير منسجمة مع طموحاتنا .. اوضاع صرنا نعيشها ونتحسس مخاطرها، لذا كانت المبادرة الشعبية بتظاهراتها.

في هذه المرحلة الدقيقة الحاسمة والحرجة التي نمر بها في العراق ، ونحن نرى مخاطر ما تتعرض له العملية السياسية من حالات تشويه احد ابرز اسبابها حالة الازدواجية الواضحة التي تعيشها اطرافها الرئيسية والتناقض الذي صار عميقاً بين ما ترفعه من شعارات ومبادىء وما تجسده من ممارسات على ارض الواقع . اشكالية الازدواجية هذه ليست جديدة علينا نحن العراقيين ، حيث اكتوينا بنير انها منذ ثورة تموز ١٩٥٨ ، وكنا نأمل ان نغادرها بعد احداث ٢٠٠٣ متجاوزين تراكمات وقهر سلسلة المآسي والخيبات ، غير انها ما زالت تلقي بظلالها القاتمة على المشهد السياسي في العراق لحد الآن التي ظلت تتخبط في ممارسات عطلت اي افق في التعاطي مع متطلبات الواقع الجديد وضروراته خاصة في مجال التطبيق الديمقراطي الذي كدنا ان ننسى معانيه .

# مجلس الخدمة وتعيين الموظفين

صبيح الحافظ

من المؤسف أن نقرأ ونسمع أن أكثر مؤسسات الدولة أصبحت مقاطعات لعوائل المسؤولين وأقربائهم وأبناء عمومتهم وأبنائهم ، إذ أن كل من يتولى مسؤولية في موقع معين يقوم بتعيين أقاربه وأتباعه خارج الضوابط والسياقات المنصوص عليها في قانون الخدمة المدنية ، ويتجاوز على التعليمات والضوابط التي توجب إجراء امتحان الكفاءة للمتنافسين من المواطنين.

إن هذه التجاوزات وغيرها أدت الى حرمان شريحة كبيرة من مستحقي تلك التعيينات ، وإن استمرار هذا النهج في تعيين الموظفين في دوائر الدولة يعتبر فسادا إداريا متعمدا ومخالفاً لمبدأ العدل والمساواة بين الموظفين .

قال احد المسؤولين إن كثرة الموظفين من أقارب المسؤولين وأتباعهم في الوزارات مؤشر خطيرعلى أداء العمل الإداري الجيد والمنتج ، وأن غياب الكفاءة والمهنية والتدرج الوظيفي في التعيينات يؤثر تأثيراً (سيئاً) في اتخاذ القرار الصائب ، ولهذا نرى أن وجوب إصلاح هذا الوضع واعتماد الكفاءة والمهنية والنزاهة والوطنية يقع على عاتق البرلمان وذلك لبناء نموذج إداري صحيح ، كذلك ضرورة إبعاد حاشية المسؤول عن مصادر القرار بهدف جعل المؤسسات الحكومية تعمل بشكل نزيه وشفاف.

لقد بلغات الجراءة بأحد المسؤولين الكبار بأن عين ثلاثة من أبنائه في المؤسسة التي يديرها ، وقام هؤلاء بتسلم رواتبهم وهم خارج العراق ، هذا ماذكرته إحدى البرلمانيات بهذا الخصوص.علماً أن رئيس هيئة النزاهة صرح في وقت سابق أن القانون الجديد للهيئة الذي يتم مناقشته حالياً في البرلمان العراقي ينص بشكل واضح على معاقبة المسؤولين الذين يقومون بتعيين أقاربهم في مؤسسات الدولة ، إضافة إلى ان الدستور منع ذلك بشكل واضح وأوجب أن يكون التعيين في المؤسسات الحكومية على أسس الكفاءة والمهنية والشروط التنافسية الأخرى.

ونحن بدورنا نعتقد أن معالجة هذه المشكلة لجعل التعيين بين المواطنين ومساواتهم هي إحياء إعادة تشكيل مجلس الخدمة العامة الذي كان معمولاً به خلال الستينات في القرن الماضي لتعيين الموظفين في كافة الوزارات وفق أسس عادلة تتصف بالمساواة بين المواطنين وذلك عند طلب الوزارات من المجلس المذكور للدرجات الوظيفية التي تحتاجها وفق شروط الوظيفة ومواصفاتها ، ويقوم مجلس الخدمة العامة بالإعلان عن الدرجات الشاغرة للوزارات في الصحف المحلية ووسائل الإعلام الأخرى ومن ثم يقوم المجلس المذكور بإجراء امتحان مقابلة المواطنين الذي تقدموا للتعيين ، ثم يعين أسماء الناجحين المؤهلين لإشغال تلك الوظائف حسب مواصفاتها.

إن إجراء الامتحان التنافسي الشريف بين المتقدمين هو الأساس لاختيار الموظفين لإشغال تلك الوظائف ، وهذا الإجراء والآلية المتبعة هو في منتهى العدل والمساواة بين المواطنين ، ايضاً نعتقد وجوب إصدار قانون وتعليمات تتضمن حجب صلاحيات التعيين في داخل الوزارة أو المؤسسات الأخرى ، وأن أي تعيين خلاف ذلك يعتبر تجاوزاً على القانون والتعليمات واعتبار ذلك ملغياً ويحاسب المسؤول صاحب قرار التعيين.

وعوداً على بدء يقول المفكر الفرنسي الكسيس دونوكفيل مؤلف كتاب (الديمقراطية ) أن تقدم الأمم والشعوب وغرس القيم النبيلة هو من نتاج اعتماد مبدأ العدل والمساواة والانفتاح على الآخر.

وفي عصرنا الحاضر نجد أن معظم دول العالم أخذت بهذه المبادئ بكل الأحوال الاجتماعية وبالأخص المساواة في تسنم الوظائف العامة ، واخيراً ندعو القادة المسؤولين في إدارة الدولة الى اعتماد الكفاءة والمهنية والمؤهلات العلمية الأخرى لإشغال الوظائف العامة مع إعادة النظر بصيغة تعيين الأقارب والأتباع.

إن بناء الدولة بناءً صحيحاً هو تبني المثل والقيم النبيلة ووفق أسس العدالة والمساواة في الحقوق والواجبات ، كذلك يجب نبذ التمييز بين المواطنين عند التعيين،ويجب إن يتسابق طالب التعيين مع زميله من خلال كفاءته وخبرته و مهارته ، وأن يكون قانون الخدمة المدنية هو الضامن لهذا المواطن فإذا لم يحدث ذلك فلنقرأ السلام على الدولة العراقية.